# التحليل الإحصائي ونمذجة سوق العمل في الجزائر

**د. بلعربي عبد القادر / أ. خدير أسامة**

**جامعة سعيدة**

**ملخص:**

أمام خضوع سوق العمل الجزائري لمختلف صدمات العرض والطلب وتحامل جلّ الجهود الرامية لفك شفرة الشغل من خلال جملة مبادرات هدفها تحسين المؤشرات الماكرو-اقتصادية وترشيد الإنفاق وضبط معدلات النمو الديمغرافي وتعديل نسب التضخم... واعتماد جملة من الأجهزة والاستراتجيات أقل ما يقال عنها أنها لا تزال هزيلة غير قادرة على كبح زحف بطالة الشباب فتقدر نسبتها بـ 74% للفئة الأقل من 30 سنة و80% لتلك الفئة الأقل من 40 سنة... فأمام التحديات هل سيكون بمقدور القائمين على سوق العمل إيجاد معادلة مناسبة سامحة بتوفير مناصب الشغل بالقدر الكافي السامح بامتصاص البطالة خاصة المتعلق منها بالشباب المؤهل؟

**الكلمات الدالة:** سوق العمل، البطالة، القطاع غير الرسمي، النمذجة الإحصائية

**المقدمة:**

لا غرو أن حالات اللاستقرار التي عرفتها الجزائر جعلتها واحدة من الدول المهددة بالبطالة آفة هذا العصر التي لا تزال شاهدة إلى يومنا هذا عن النقص الكبير في الوسائل والإمكانيات الإنتاجية ذات العلاقة المتصلة بموارد الشغل خاصة بعد تراجع إسهامات القطاعات الحيوية الفعّالة، وفشل أغلب الاستراتجيات التنموية الموجهة نحو التصنيع

الحديث للشروع في أولى خطوات التنمية الاقتصادية بشكل مكثف. مما عجّل بدخول البلاد منطقة اضطراب واستدعى ضرورة البدء في سلسلة إصلاحات كان لها وقعها على سوق العمل الجزائري، لعل أبرزها يكمن في امتداد البطالة. بطالة ورغم تراجع معدلها الإجمالي إلى عتبة 10% (ONS, 2010) إلا أن بطالة الشباب بقيت في حدود عالية مما جعل تقرير المكتب الدولي للشغل لنفس السنة يصنفها ضمن أعلى النسب في العالم، وتبقى كذلك في وجود برامج إنعاش وأجهزة توفير الشغل.

كما أن الخوض في موضوع البطالة ليس بالأمر الهين، خاصة إذا علمنا أنه ما زال هناك اختلاف كبير عن المراد بالبطالة وعن فحواها وخصائصها. لعل أبرزها يكمن في أسلوب المعالجة حيث نجد من ينظر للمسألة نظرة إحصائية بحتة ومنهم من يعالجها معالجة اقتصادية .فبين هذا أو ذاك فالمقاربة الإحصائية تنقسم إلى مجموعتين متميزتين منطلقة من فكرة أساسية مفادها أن التدفق في سوق العمل المتمثل في تحول الأفراد من حالة العمل في سوق العمل إلى حالة البطالة هو الذي يفسر كيف يتشكل المخزون من البطالة، بحيث أن استقرار هذا الأخير عند مستوى معين هو المحدد للبطالة الهيكلية. بينما ترى المجموعة الثانية أن عدد الأشخاص العاطلين عن العمل، هو المخزون من البطالة، فهي تعتبر الاتجاه العام الذي يسلكه تطور الظاهرة عبر الزمن هو الذي يشكل البطالة الهيكلية، وحتى يتسنى لها تحديد هذه الأخيرة، تستعمل أدوات التقدير الخاصة بالسلاسل الزمنية المحددة كانت أو الاحتمالية البسيطة منها كالمتوسطات المتحركة أو الأكثر تعقيدا مثل الانحدارات الكثيرة الحدود، تقنية التصفية: لهود ريك وبريس كوت أو تصنيف بيفيريدج ونيلسون.

**1- الدراسة الميدانية لواقع البطالة .**

فالهدف من الدراسة الميدانية جمع المعطيات، والبحث عن المعلومات التي تساعدنا على المعرفة الدالة على ارتباط المتغيرات التي تؤثر في سوق العمل الجزائري، والسبب في

اختيار هذه التقنية هو قدرة تأثيرها على الحقيقة، من خلال التحليل الفعلي والملاحظة الميدانية بعدما انطلقنا من تخمينات وتوقعات. لذلك يبقى أسلوب التحري دقيقا هدفه تحضير عينة قادرة على إثراء الدراسة بتفاصيل أكثر واقعية، قابلة للقياس.

**2- تحليل النتائج المتحصل عليها:**

**أ- الجنس، السن والمستوى التعليمي:**

*** الجنس**

**الجدول رقم 1: تقسيم العاطلين عن العمل حسب الجنس**

| | | Frequency | Percent | Valid percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | Homme | 206 | 50,2 | 50,2 | 50.2 |
| | femme | 204 | 49,8 | 49,8 | 100.00 |
| | Total | 410 | 100,0 | 100,0 | |

**المصدر: مخرجات برنامج** spss

**التفسير:** حسب ما يشير إليه الجدول أعلاه فالبطالة هي شبه متكافئة بين الجنسين، فتقدر نسبتها على سبيل الذكر بنحو 50.2 **%** عند الذكور أي ما يوافق نصف الشريحة المستجوبة البالغ مجموعها 410 فرد وما يمثل 49.8**%** عند الإناث ما يعادل 204 أنثى وذلك راجع إلى ارتفاع معدل مشاركة المرأة في سوق العمل الجزائري بسبب تخلص المجتمع الجزائري من العادات والتقاليد القديمة .

* **السن**

**الشكل الهندسي رقم 1: السن**

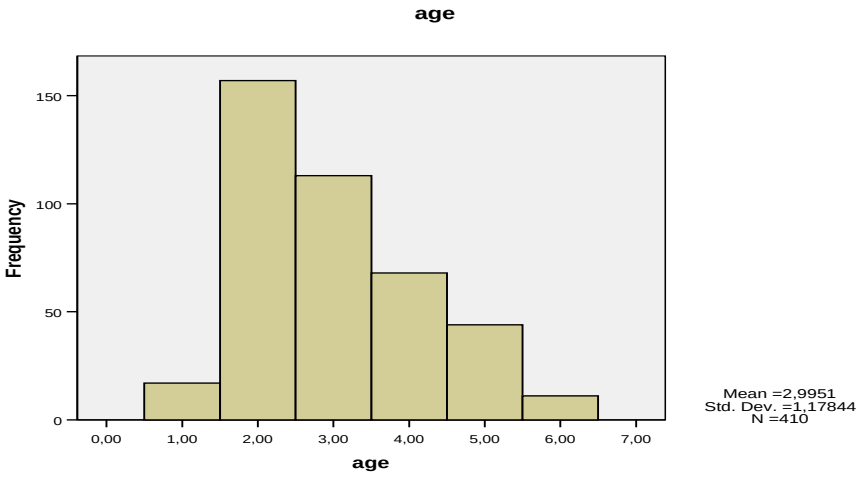


**التفسير**: حسب نتائج الدراسة الميدانية، فلقد جاءت نتائج التحقيق الميداني لتأكد صحة الفرضيات المتبناة، بحيث أضحت البطالة في بلادنا إن أمكن التعبير عن ذلك شابة فتحكم قبضتها عند فئات الشباب ما دون 30 سنة فتقدر نسبتها بـ 65.9 % وعند الفئة التي يقل متوسط عمرها عن الأربعين بنحو 82.5 %وهي نسبة جد عالية تسمح لنا بالجزم على أن البطالة هي شابة.

* **المستوى التعليمي**

**الجدول رقم 2: تقسيم العاطلين عن العمل المستوى التعليمي**

| | | Frequency | Percent | Valid % | Cumulative % |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | Illiterate | 16 | 3,9 | 3,9 | 3,9 |
| | Prim | 12 | 2,9 | 2,9 | 6,8 |
| | Moyen | 57 | 13,9 | 13,9 | 20,8 |
| | Second | 101 | 24,6 | 24,7 | 45,5 |
| | Univer | 222 | 54,1 | 54,3 | 99,8 |
| | 6,00 | 1 | ,2 | ,2 | 100,0 |
| | Total | 409 | 99,8 | 100,0 | |
| Missing | System | 1 | ,2 | | |
| Total | 410 | 100,0 | | | |

**المصدر: مخرجات برنامج** Spss

**التفسير:** أما عن المستوى التعليمي حسب ما يشير إليه الجدول البياني أعلاه فمن السهل علينا استنتاج نزوح البطالة إلى التزايد كلما ازداد المستوى التعليمي، فيقدر معدل البطالة عند أصحاب المستوى الجامعي بـ 54.1%، أما عند دوي المستوى الثانوي فتقدر البطالة في وسطهم بـ 24.6% أي تقريبا نصف الشريحة الجامعية المستجوبة، أما بالنسبة لباقي الفئات أصحاب المستوى الثانوي والابتدائي فتساوي بالترتيب 13.9% ثم 2.9%، فأمام كل هذه المعطيات يمكن الجزم بأن البطالة ليست شابة فقط وإنما نوعية أيضا، مما يطرح أكثر من تساؤل عن مصير هده الفئات أمام تزايد معدلات البطالة.

ب- **فرص العمل المتاحة:**

**الجدول رقم 3 : فرص العمل**

| | | Frequency | Percent | Valid % | Cumulative % |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | oui | 213 | 52,0 | 52,3 | 52,3 |
| | non | 192 | 46,8 | 47,2 | 99,5 |
| | 5,00 | 2 | 5 | 5 | 100,0 |
| | Total | 407 | 99,3 | 100,0 | |
| Missing | System | 3 | 7 | | |
| Total | | 410 | 100,0 | | |

**التفسير**: حسب حيثيات الاستقصاء الميداني فان ما نسبته 213 فرد قد سبق له وأن شغل مناصب عمل من قبل، بحيث أن الأغلبية الساحقة البالغة نسبتها 65.7% تؤكد أن الممارسة كانت من خلال الفرص الممنوحة من قبل الأجهزة والوكالات المكلفة بمواجهة البطالة كجهاز تسيير القروض المصغرة ANGEM أيضا الوكالة الوطنية للشغل ANEM، أيضا جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بنسبة 28.3 % إضافة إلى باقي الأجهزة كما تجدر الإشارة إلى أن شريحة كبيرة من المستجوبين ممّن لم تستطع الاستفادة من خدمات الأجهزة الرسمية في مواجهة البطالة قد التحقت بالقطاع غير الرسمي وتقدر النسبة في ذلك بنحو 27% وهي نسبة لا يستهان بها في مجال التشغيل.

**الجدول رقم 4: فرص العمل بمختلف الأجهزة**

| | | Frequency | Percent | Valid % | Cumulative % |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | ANSEJ | 65 | 15,9 | 28,3 | 28,3 |
| | ANGEM | 15 | 3,7 | 6,5 | 34,8 |
| | ANEM | 71 | 17,3 | 30,9 | 65,7 |
| | CNAC | 16 | 3,9 | 7,0 | 72,6 |
| | Autres | 63 | 15,4 | 27,4 | 100,0 |
| | Total | 230 | 56,1 | 100,0 | |
| Missing | System | 180 | 43,9 | | |
| Total | | 410 | 100,0 | | |

**المصدر: مخرجات برنامج** spss

**ج-مدة البطالة:**

**الجدول رقم5: مدة البطالة.**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | -1 | 58 | 14,1 | 26,0 | 26,0 |
| | 2-3 | 57 | 13,9 | 25,6 | 51,6 |
| | +4 | 108 | 26,3 | 48,4 | 100,0 |
| | Total | 223 | 54,4 | 100,0 | |
| Missing | System | 187 | 45,6 | | |
| Total | | 410 | 100,0 | | |

**المصدر: مخرجات برنامج** spss

**التفسير:** أما بالنسبة لباقي الفئات التي لم تتحصل على فرص العمل والبالغ تعدادهم 180، فقدرت مدة البطالة عندهم بأكثر من أربعة سنوات وهدا جد منطقي فأمام انعدام

فرص العمل وتقدم السن تبدأ ملامح الممارسة غير الرسمية بالتشكل بغية الحصول على ما يحفظ ماء الوجه ويسد الرمق.

د- **طبيعة العمل:**

**الشكل الهندسي رقم 2: طبيعة العمل**

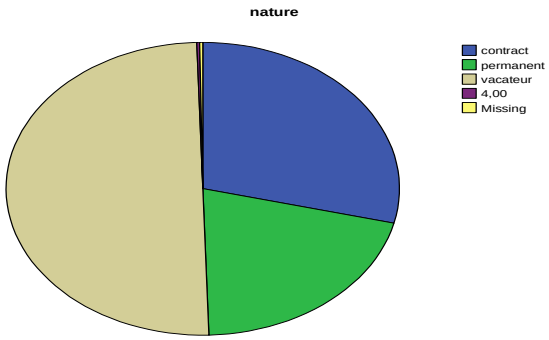


تبين نتائج التحقيق الميداني على أن الأفراد الذين سبق لهم العمل من خلال الاستراتجيات والأجهزة الخاصة بمواجهة البطالة بأن النشاط المزاول كان مؤقتا بنسبة 50 %، أيضا أن مناصب الشغل هي تعاقدية بمعدل 30% وناذرا ما تكون دائمة وهي نسب كبيرة ومنطقية في ذات الوقت كون أن الوظائف التي توفرها هده الأجهزة مرتبطة بحجم الأغلفة المالية التي تتحصل عليها، كما أن هده السياسات المنتهجة في توفير مناصب الشغل للشباب العاطل تبقى عاجزة عن استيعاب كل فئات البطالين ليبقى مصيرهم متأرجحا بين غياب الاستقرار من جهة أو الممارسة غير الرسمية من جهة أخرى كون أن انتهاء عقد العمل يفتح آفاق العمل بالقطاع غير الرسمي وهدا ما سنعرج عليه من خلال باقي التحاليل

**هـ. قطاع الممارسة :**

**الجدول رقم 6 : قطاع الممارسة**

| | | Frequency | Percent | Valid % | Cumulative % |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | Commerce | 78 | 19,0 | 19,1 | 19,1 |
| | Service | 256 | 62,4 | 62,6 | 81,7 |
| | Construction | 24 | 5,9 | 5,9 | 87,5 |
| | Agriculteur | 37 | 9,0 | 9,0 | 96,6 |
| | Industrie | 14 | 3,4 | 3,4 | 100,0 |
| | Total | 409 | 99,8 | 100,0 | |
| Missing | System | 1 | 0,2 | | |
| Total | | 410 | 410 | 100,0 | |

**التفسير**: من خلال الشكل البياني الموجود أعلاه فسواء تعلق الأمر بالقطاع الرسمي أو غير الرسمي فلا يزال كل من قطاعي التجارة والخدمات يحتلان الصدارة فتقدر نسبة الممارسة بهما أكثر من 80% أما بالنسبة لباقي القطاعات وحسب ما يشير إليه النموذج البياني فيأتي كل من قطاع الفلاحة، البناء والأشغال العمومية تم الصناعة في ذيل الترتيب تبعا للنسب التالية: 9 %، 5.9%، 3.4% على التوالي، وهذا ما يمكن فهمه بكل بساطة كون أن تأدية الخدمات والتجارة لا تحتاج إلى رقم أعمال كبير بل أن اليسير منه كفيل بسد الحاجيات.

**الجدول رقم 7: طبيعة نشاط الممارسة**

| | | Frequency | Percent | Valid % | Cumulative % |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | Formel | 234 | 57,1 | 57,4 | 57,4 |
| | Informel | 173 | 42,2 | 42,4 | 99,8 |
| | 3,00 | 1 | ,2 | ,2 | 100,0 |
| | Total | 408 | 99,5 | 100,0 | |
| Missing | System | 2 | ,5 | | |
| Total | | 410 | 410 | 100,0 | |

**التفسير**: على الرغم من أن معطيات التحقيق الميداني تؤكد هيمنة القطاع الرسمي في استيعاب الأيدي العاملة بمعدل 57.4% إلا أن هذا لا يمنع من تواجد القطاع غير الرسمي من خلال سعيه الحثيث نحو امتصاص المزيد من العمالة من خلال الأنشطة غير الرسمية فتقدر نسبة الممارسة فيه بنحو 42.4 % وهو معدل لا يستهان به كون أنه يمتد في كل يوم بل وفي كل حين لتوفره على ديناميكية كبيرة تمكنه من لعب أكبر الأدوار في أوقات الأزمات والفترات الحرجة، أدوار قد يعجز القطاع الرسمي على لعبها، ومن أهم الأسباب التي تجعل العمالة مهتمة بالنشاط بهذا القطاع ما يمكن استنتاجه من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم 8 : أسباب اختيار الممارسة غير الرسمية**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | Facilité d'acces | 95 | 23,2 | 48,5 | 48,5 |
| | Qualifications | 74 | 18,0 | 37,8 | 86,2 |
| | Temps | 22 | 5,4 | 11,2 | 97,4 |
| | Autres | 5 | 1,2 | 2,6 | 100,0 |
| | Total | 196 | 47,8 | 100,0 | |
| Missing | System | 214 | 52,2 | | |
| Total | | 410 | 410 | 100,0 | |

**التفسير**: من خلال الشكل البياني نستنتج أن ما يفسر دواعي الالتحاق بالقطاع غير الرسمي هو سهولة الحصول على فرص العمل بنسبة 48.5% وهي مبرر قوي قد يتعذر الحصول عليه من خلال سوق العمل الرسمي، أيضا أن السبب الثاني يعود إلى أن الممارسة غير الرسمية تناسب المؤهلات بنسبة 37.8% مؤهلات ترتبط أساسا بالقدرة المالية، أيضا ما يجب أن لا نهمله هو قدرة القطاع غير الرسمي على منح حرية كبيرة في اختيار أوقات العمل، الأمر الذي يصعب تحقيقه من خلال القطاع الرسمي الذي يعرف جمودا كبيرا في هدا المجال.

**و –القطاع المفضل:**

**الجدول رقم 9 : القطاع المفضل**

| | | Frequency | Percent | Valid % | Cumulative % |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | Sect Pub | 337 | 82,2 | 82,2 | 82,2 |
| | Sect Privé | 73 | 17,8 | 17,8 | 100,0 |
| | Total | 410 | 100,0 | 100,0 | |

**التفسير**: حسب ما يشير إليه الشكل النموذجي فان شريحة كبيرة من الأفراد المستجوبين والبالغ مجموعهم 337 فرد يبدون رغبة كبيرة في النشاط تحت ظل الدولة أي بمعنى القطاع العام وبالتالي القطاع الرسمي على ما يمنحه من استقرار ومزايا مما يجبر الدولة على التفكير مليا في طرق ايجابية لإعادة إدماج مثل هده الفئات بغية الاستفادة من أدائهم اقتصاديا واجتماعيا، أيضا ما يجب أن نذكره هو الإصرار على العمل حتى ولو لم يتم التوظف بالقطاع المرغوب فيه بنسبة 77.6%، فإذا انعدمت فرصت التوظيف بالمسار الرسمي فحتما سوف يزداد التشبث بالمسار غير الرسمي كونه منفذ نجاة كما يبينه الجدول التالي:

**الجدول رقم 10 : فرص العمل بالقطاع غير المرغوب**

| | | Frequency | Percent | Valid % | Cumulative % |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | Oui | 318 | 77,6 | 77,6 | 77,6 |
| | Non | 92 | 22,4 | 22,4 | 100,0 |
| | Total | 410 | 100,0 | 100,0 | |

**التفسير**: إن العينة المستجوبة من خلال الدراسة الميدانية والبالغ عددها 410 فرد التي تمت على أكبر المناطق الحضارية لولاية تلمسان جاءت نتائجها لتؤكد الفرضيات التي وضعناها في دراستنا حيث أن ما يمثل نسبة 60% من الشباب دون 30 سنة هم في حالة

البطالة وأكثر من 80% من الشريحة المستجوبة هم دون أربعين سنة وهذا ما يدل على أنّ البطالة هي بطالة شابة إضافة إلى ذلك نسبة 54.1% من العينة المستجوبة هي أصحاب الشهادات الجامعية أي أكثر من نصف العينة المستجوبة هم أصحاب الشهادات وما يمكن استنتاجه من خلال هذه الدراسة الميدانية أنه على الجزائر وضع سياسات التي تخفض من نسبة البطالة عند هؤلاء الأفراد السابق ذكرهم، وتشجيع قطاع الصناعة والقطاعات الأخرى على جلب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة لأنه ما يمثل نسبة 80% ينشطون في قطاع التجارة والخدمات لذلك يجب وضع تدابير تحفيزية للقطاعات الأخرى التي تبقى مردوديتها في جلب اليد العاملة ضعيفة جدا مقارنة مع قطاع التجارة والخدمات الذي يبقى دائما في الصدارة.

**3- المقاربة الإحصائية:**

فالتحليل الإحصائي ما هو إلا تمثيل أولي لخصائص الظاهرة قيد الدراسة، حيث يتعلق الوصف بدرجة ثبات الاتجاه العام وكذا البحث في درجة استقرار المتبقي الذي ترى فيه هذه التقنية أنه يترجم ديناميكية المتغيرة على الأمد القصير. كما لا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن عدم اعتماد التقنية الإحصائية لتقدير الاتجاه العام لا يعني أنها تخلو من الفرضيات وإنما تعتمد على فرضيات أساسية، مثل مفهومها دليلا على عدم حياديتها لمعنيي الأمد القصير والأمد الطويل، وفرضية الاستقرار التوازني للمتغيرة وغيرها من الفرضيات. كما لا يمنعها هذا من أن تكون تقنية هامة من حيث تمكيننا من إظهار التطور الذي يحدث فيهما وفي البطالة ككل أيضا. لذلك نجدها شائعة الاستعمال في الأبحاث والتحاليل.

فالدراسة الميدانية تمت على مستوى القطاع الحضري لمدينة تلمسان [جوان / 2011] والذي مس عينة متكونة من 410 فرد للتعرف وبشكل ينسجم ومختلف المقاربات على الحالات الواقعية بغية معرفة درجة انسجامها مع واقع سوق العمل وقدرتها في دعم

الدارسين والمهتمين بما فيهم أصحاب القرار بمختلف المعطيات التحليلية على المستوى الكلي ليتم التطرق بعدها إلى نمذجة سوق العمل بدراسة طبيعة العلاقة التي تربط المتغيرات الاقتصادية الكلية بالبطالة مستندين إلى مختلف المتغيرات التي تأثير بالإيجاب أو بالسلب على البطالة ومن تم على سوق العمل على غرار الناتج الداخلي الخام وتزايد تعداد السكان... محاولين بذالك أن نبين أن تطور البطالة في بلادنا لم يكن وليد الصدفة أو عشوائيا وإنما هو خاضع لمجموعة وقائع مقننة قد يكون بعضها معروفا (كالزيادة الحادة في البطالة واستمرارها خلال النصف الثاني من التسعينات) وبعضها الآخر قد لا يكون كذلك ( مثل ظاهرة اللاتناظر بين مراحل الارتفاع في معدلاتها والانخفاض فيها حدة دور البطالة...)، كما أن الدراسة لن تكتمل دون الاهتمام بالتركيبة البنيوية للبطالة، بشكل يسهم في تفسير بقائها مرتفعة في وسط الشباب. وعليه سنحاول استنتاج نموذج شامل للمتغيرات الأساسية المفسرة للظاهرة بشكل يسمح بالإجابة على إشكالية دراستنا.

**4-التحليل الإحصائي للبطالة :**

استخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على برنامج Statistica الذي يعد الأفضل من وجهة المعايير الاقتصادية، الإحصائية والقياسية، وقد وجد أن الصيغة الأكثر ملائمة التي تعطي أفضل النتائج هي الصيغة الخطية، وقد تم استخدام المتغيرات المشار إليها سابقا على النحو التالي:

معدل البطالة Y، حجم السكان $X_1$، حجم النفقات العامة $X_2$

معدل التضخم $X_3$، الناتج المحلي $X_4$، أسعار البترول $X_5$

وعلى هذا الأساس يكون معدل البطالة هو المتغير التابع في دالة الانحدار والمتغيرات الأخرى هي المتغيرات المفسرة لظاهرة البطالة كما تصورها الدالة التالية:

$$\mathbf{Y = f ( x_1 + x_2 + x_3 + x_4 + x_5 )}$$

و بالتالي يكون الشكل الرياضي للنموذج وفقا للصيغة التالية:

$$\mathbf{Y = a_0 + a_1 x_1 + a_2 x_2 + a_3 x_3 + a_4 x_4 + a_5 x_5 + (\varepsilon_t)}$$

حيث أن $(\varepsilon_t)$ هو المتغير العشوائي يعبر عن البواقي ، له وسط حسابي يساوي الصفر و تباين ثابت.

**أ- نتائج تقدير النموذج:**

لقد تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد بهدف التوصل في النهاية إلى المتغيرات التفسيرية ومقدار أثر كل متغير من المتغيرات السالفة الذكر على معدل البطالة خلال الفترة الممتدة مابين 1980-2009. وبذلك تكون معادلة الانحدار المقدرة المتحصل عليها من خلال استعمال البرنامج الإحصائي السابق الذكر على الصورة التالية:

$$Y = 0.0015 + 1.96\ x_1 - 0.12\ x_2 - 0.01\ x_3 - 1.9\ x_4 - 0.04\ x_5$$

$R^2 = 0.85621559$ (معامل التحديد)

$R = 0.92531919$ (معامل الارتباط)

و الجدولين التاليين يبينا ملخص نتائج النموذج القياسي لأهم المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة 1980-2009.

ب- شرح أهم النتائج المتحصل عليها:

اعتمادا على المعادلة المتحصل عليها من خلال النموذج الانحدار الخطي المتعدد سنحاول دراسة العلاقة بين معدل البطالة (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة التي تؤثر في معدل البطالة.

**1-حجم السكان ($x_1$ ):**

- **معامل التحديد بين معدل البطالة وحجم السكان % 94 = $R^2$**

من خلال معادلة الانحدار المقدرة المتحصل عليها يتضح أن هناك علاقة موجبة / طردية بين معدل البطالة وحجم السكان وأكبر دليل على ذلك هو وجود الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المقدرة وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات ومنطق النظرية الاقتصادية حيث أن الزيادة في حجم السكان يساعد على زيادة الطلب على العمل، أما عن معدل نمو السكان في سن التشغيل فقد انتقل من 4.2% للفترة 1980-1985 إلى 2.9 % للفترة 2000-2004، وقد مثلت هذه الفئة على العموم حوالي 67 %إلى 70% من مجموع السكان.

**الشكل رقم3: حجم السكان ومعدل البطالة خلال الفترة 1980-2009.**

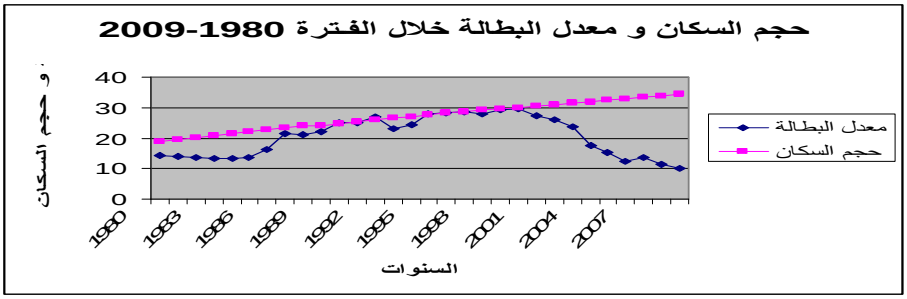


**الشكل رقم4: معدل البطالة خلال فترة 1980-2009.**

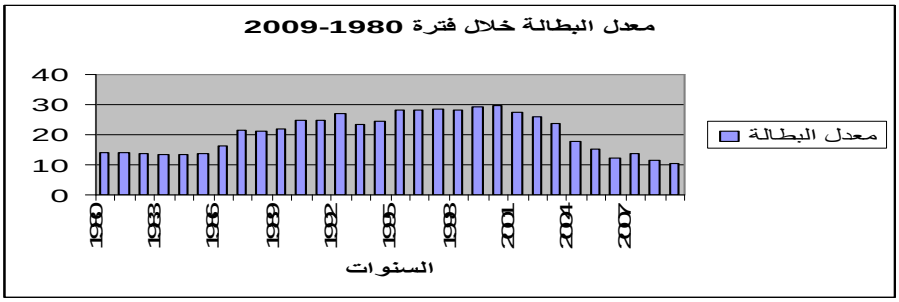


د

ومن خلال النتائج المتحصل عليها يتبين لنا أن الزيادة في حجم السكان بمليون نسمة يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بنسبة 1.96 وهذا ما يؤكد العلاقة الطردية الموجودة بين معدل البطالة وحجم السكان وبالتالي يمكن القول انّ النتيجة تتفق مع النظريات الاقتصادية والتوقعات السابقة.

**2-النفقات العامة المتغير ( $X_2$):**

- **معامل التحديد بين معدل البطالة وحجم النفقات العامة % 93 = $R^2$**

من خلال المعادلة المتحصل عليها يتضح لنا أنه هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة وكما توضحه الإشارة السالبة الموجودة في المعادلة وتتفق هذه النتيجة مع واقع الاقتصاد الجزائري والتوقعات السابقة حيث بزيادة الإنفاق العام بـ 1 مليون دينار جزائري يؤدي إلى خفض معدل البطالة بنسبة 0.12 هذا حسب المعادلة المتحصل عليها من معطيات المتوفرة عن الديوان الوطني الإحصاء والشكل البياني التالي يوضح تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة 1980-2009.

**الشكل رقم5: تطور النفقات العامة في الجزائر ما بين 1980-2009**

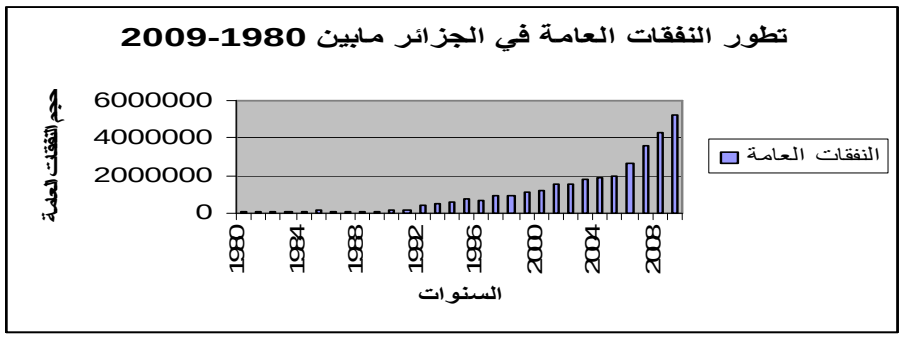

**3- معدل التضخم ($x_3$):**

- **معامل التحديد بين معدل البطالة ومعدل التضخم % 42 = $R^2$**

من خلال معادلة الانحدار المقدرة المتحصل عليها يتضح لنا وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم ويؤكد ذلك وجود الإشارة السالبة وهي توافق الفكر التقليدي حيث يرون أنه في حالة وجود التضخم يؤدي ذلك إلى انخفاض لمعدلات البطالة وفقا لمنحنى فيلبس في ظل الرواج الاقتصادي يزداد الطلب الكلي وترتفع مستويات الأسعار ويقترن ذلك بزيادة الطلب على العمل وبالتالي يرتفع معدل التشغيل، غير أن الفكر الحديث يرى عكس ذلك في تفسير العلاقة الموجودة بين معدل البطالة والتضخم وقدم ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي، حيث يزداد كل من حجم البطالة ومعدلها مع ارتفاع معدلات التضخم. ومن خلال النتائج المتحصل عليها نجد أن معادلة الانحدار المقدرة المتحصل عليها وفقا للمعطيات المتوفرة من الديوان الوطني الإحصاء توافق الفكر التقليدي بوجود العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم حيث أن الزيادة في معدل التضخم بنسبة 1% يترتب عليه انخفاض معدل البطالة بحوالي 1% و الشكل البياني التالي يوضح تطور معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2009.

**الشكل رقم.6: تطور معدل البطالة ومعدل التضخم ما بين 1980-2009.**

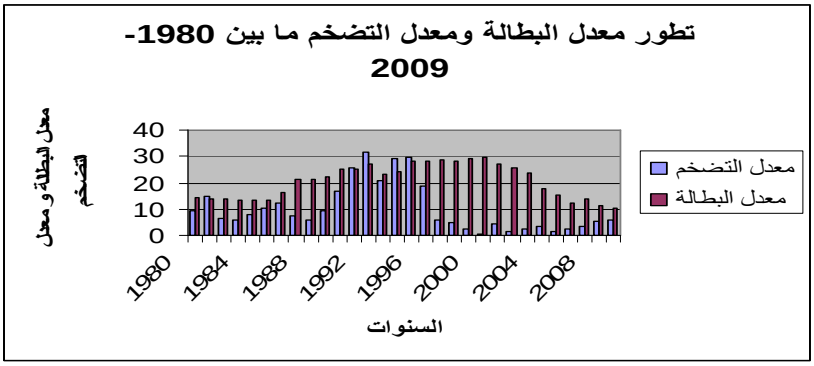

**4- الناتج المحلي ($X_4$):**

- **معامل التحديد بين معدل البطالة وحجم الناتج المحلي % 98 = $R^2$**

تؤكد النظريات الاقتصادية على وجود علاقة عكسية ما بين الناتج المحلي ومعدل البطالة وهذا ما أثبتته معادلة الانحدار المقدرة المحصل عليها، وذلك بوجود الإشارة السالبة حيث أنه ارتفاع الناتج المحلي بـ 1 مليار دينار يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 1.9 وبالتالي يمكن اعتبار أن العلاقة العكسية المتحصل عليها بين معدل البطالة والناتج المحلي توافق التوقعات السابقة.

**الشكل رقم7: تطور في الجزائر ما بين 1980-2009..**

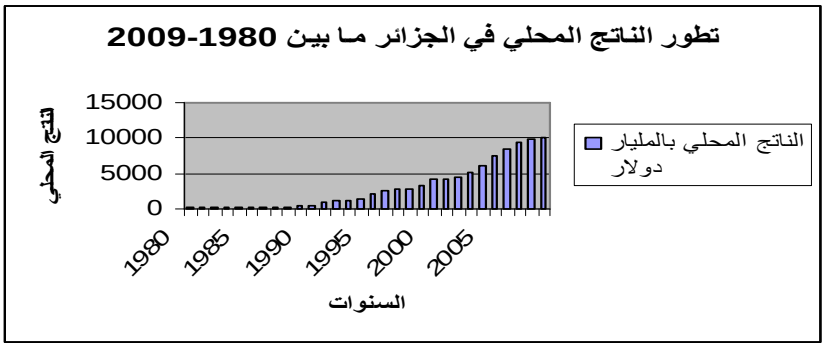


**5- أسعار البترول ($X_5$):**

- **معامل التحديد بين معدل البطالة وأسعار البترول% 87 = $R^2$**

الإشارة السالبة الموجودة في معادلة الانحدار المقدرة توحي بوجود علاقة عكسية بين معدل البطالة وأسعار البترول حيث كلما ارتفعت أسعار البترول أدى ذلك إلى انخفاض معدل البطالة وخاصة عند الدول التي معظم عائداتها من البترول ومن خلال النتائج المتحصل عليها تبين لنا أنه كلما أرتفع معدل البطالة بـ1دولار أدى ذلك إلى

انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.04 تبعا للمعطيات المتوفرة لدينا من المصادر الإحصائية السابقة الذكر ونجد هذه النتيجة توافق التوقعات السابقة.

**الشكل رقم 8: تطور أسعار البترول في الجزائر من 1980–2009.**

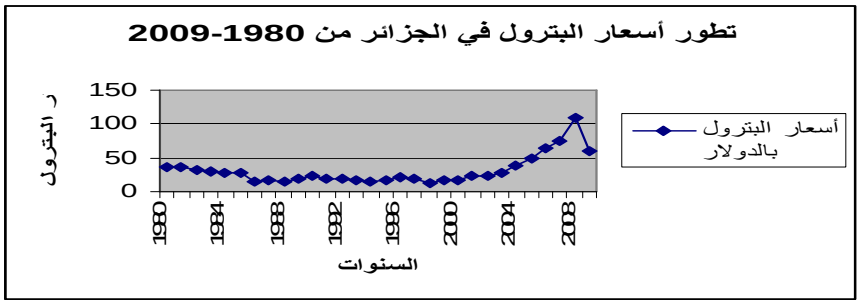


**التفسير**: ما يمكن استخلاصه أن هذا النموذج تتفق نتائجه مع مقتضيات المنطق الاقتصادي والنظريات الاقتصادية وما يعلل ذلك ارتفاع المقدرة التفسيرية لهذا النموذج والتي تقدر بـ85% من معدل البطالة في الجزائر يرجع إلى المتغيرات التفسيرية سابقة الذكر وتبقى **15%** ترجع إلى عوامل أخرى حيث أنه كلما اقترب معامل التحديد هذا من الواحد كلما كان النموذج أقرب من الحقيقة وكانت جودة النموذج عالية وهذا ما تؤكده النتيجة المتحصل عليها إضافة إلى معامل الارتباط والذي يساوي إلى **92%** فبالتالي يمكن القول أنه هناك علاقة قوية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغيرات المستقلة التفسيرية (حجم السكان والنفقات العامة، معدل التضخم، الناتج المحلي وأسعار البترول) . يتضح مما سبق أن معدل البطالة يتأثر بدرجة كبيرة وبصورة فاعلة بكل من حجم السكان والناتج المحلي والنفقات العامة وأسعار البترول في الجزائر وكل هذه العوامل لها علاقة عكسية مع معدل البطالة حيث نجد أن معامل التحديد المتعدد لكل من المتغيرات التفسيرية السابقة الذكر تتعدى **90%** ما عدى معدل التضخم الذي يساوي إلى **42%** فهو يؤثر في المتغير التابع لكن بنسبة أقل من المتغيرات التفسيرية الأخرى وما يجب الإشارة

إليه هو وجود عوامل أخرى أدت إلى تضاعف معدل البطالة خلال فترة الدراسة(**1980-2009**) كالأزمة البترولية سنة **1986** وبرنامج التعديل الهيكلي الذي جاء بنتائج سلبية أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر حيث أكدت الدراسات التي قامت بها الهيئات الحكومية أو غير الحكومية أن نتائج تطبيق سياسة التعديل الهيكلي في هذا المجال كانت كالتالي:

- زيادة البطالة وخاصة لدى فئة الشباب.

**45%** من البطالين فقدوا مناصب عملهم نتيجة هذه السياسة حيث أن **10%** طردوا من العمل، **11%** التقليل من العمالة، **11.4 %** نتيجة غلق المؤسسات، **10.1%** نتيجة حل المؤسسات، و البقية نتيجة الذهاب الإداري.

- صعود إدماج طالبي العمل لأول مرة وهي أكبر نسبة من البطالين.
- التهميش الاجتماعي لفئة كبيرة من المجتمع هي فئة الشباب .

**الخاتمة:**

إن الدراسة الميدانية التي قمنا بها تأكد بأن البطالة في الجزائر حتى وإن سجلت انخفاضا ملحوظا في معدلاتها إلا أنها تبقى مرتفعة عند الشباب وأصحاب الشهادات وهذا ما يجعلنا نجزم أن البطالة نوعية وشابة إضافة إلى ذلك أن معظم مناصب الشغل المتوفرة خلال الفترة المرجعية هي مؤقتة متمركزة في قطاع الخدمات الذي يمتص أكبر نسبة من اليد العاملة على عكس قطاع الصناعة الذي يساهم بشكل ضئيل في امتصاص العمالة . وما يمكن الإشارة إليه كذلك أن المقاربة الإحصائية لوحدها لا تكفي لمعرفة الأسباب التي تتسبب في تطور البطالة خاصة المتعلق منها بالشباب والتي تجعلها في بلادنا تتجه اتجاها طرديا مع النمو الاقتصادي، دون الرجوع إلى التحليل الاقتصادي للظاهرة

على أساس المقاربة الظرفية المبنية على أسس البحث في العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة ليس هذا فحسب بل وحتى الهيكلية القائمة على قواعد الاستدلال على آثار الصدمات على تطور البطالة في الجزائر، ومدى استجابة سوق العمل للسياسة الاقتصادية المتبعة خلال فترة الدراسة للبحث في علاقة التأثير بين البطالة وباقي المتغيرات التي تطرقنا إليها والتي غالبا ما تنوه إلى تأثر البطالة في الجزائر بالصدمات الخارجية أكثر مما تتأثر بالسياسة النقدية أو سياسة الميزانية العامة بدليل إتباع مسار البطالة نفس مسار التطور في أسعار البترول أيضا كذلك الأمر عندما زادت الدولة من الإنفاق العام عن طريق سياسة الإنعاش الاقتصادي، أثرت من جديد على البطالة دون أن ننسى أن التغير في الناتج المحلي، يؤدي إلى التغير في معدلات البطالة وهي نتيجة يمكن أن نقول من خلالها أن السياسة الاقتصادية قد لا تعمل على تخفيض البطالة إذا كان الاقتصاد معرضا بشكل متواصل إلى صدمات العرض والطلب وتوضح نتائج النموذج القياسي أن المتغيرات ذات التأثير الجوهري والفاعل في معدل البطالة خلال فترة الدراسة تتمثل في كل من حجم: السكان، النفقات العامة والناتج المحلي، وأسعار البترول بنسب يمكن القول أنها متكافئة وقوية اعتمادا على قياس معاملات التحديد والارتباط بين المتغير التابع (معدل البطالة ) والمتغيرات التفسيرية السابقة الذكر.

***Références:***

**01) BELARBI A & BOUNOUA C.,** 2007, " marché de l'emploi en Algérie : l'ampleur de l'activité informelle″, in Revue "économie et management", N°: 3, Avril 2007.

**02) BELARBI A.,** 2009, " le rôle du secteur informel dans la lutte contre le chômage″, Revue périodique laghouat, N°:13, janvier 2009.

**03) BELARBI A.,** 2009" De la précarité de l'emploi formel à la durabilité de l'informel en Algérie ", Revue les Cahiers du MECAS N° 7, Faculté des Sciences économiques, Université de Khemis Miliana

**04) BOUNOUA C.,** 2002, le rôle des facteurs institutionnels dans le processus d'illégalisation de l'économie Algérienne", in Revue "économie et management", N°: 1, Mars 2002

**05) CHARMES J.,** 2000b, "The Informal Sector, an Engine for Growth or a Social Insurance for the Poor? Its Role in Economic Growth and During the Recent Financial Crisis in East Asia", in the Light of Some European Views on the Informal Sector, Paper prepared for the World Bank project: Beyond the East Asia Socio-Economic Crisis: Lessons Towards the New Social Policy Agenda.

**06) CHARMES J.,** 1991, "Mesure statistique de la population active et du secteur informel en Algérie", in rapport du BIT du programme des Nations Unies pour le développement auprès de l'ONS : 13-20 décembre 1991.

**07) CHARMES J.,"** La mondialisation favorise-t-elle le travail informel ?", in Journée d'étude,"Regards critiques sur les enjeux de la mondialisation", a l'Université de Versailles Saint Quentin en Yvelines – Centre d'Economie et d'Ethique pour l'Environnement et le Développement (C3ED),26 Octobre 2001.

**08) SCHNEIDER Friedrich**, **HOFREITHER Markus F and NECK Reinhard.,** 1989,"The Consequences of a Changing Shadow Economy for the Official Economy: Some Empirical Results for Austria," in Boes, Dieter and Bernhard Felderer (eds.), the Political Economy of Progressive Taxation, Heidelberg, Springer Publishing Company

**09) ONS- Office National des Statistiques**, 2008, " enquête d'emploi auprès des ménages" , données statistiques.

**10) ELAIDI A et BOUFENIK F.,** 2000, L'informel en Algérie ; quelle approche ? Communication au colloque " L'économie informelle en Algérie ", Université de Tlemcen, 14-15 Novembre.

**11) JACKLINE Wahba.,** 2009, " Informality in Egypt: a stepping stone or a dead End? " working paper Number 456 of Economic Research forum, January 2009.

**12) King R., Rebelo S**., Low frequency filtering and real business cycles », journal of Economic Dynamics and Control N°17. 1993